قضايا سكانية

مشكلة النمو السكاني والبطالة في سورية :

البطالة مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وهي تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية في استيعاب النمو السكاني المرتفع في سورية .

– عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها:{كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى}.

– عرّفت الدول الصناعية البطالة بأنها: {ظاهرة طبيعية ترافق التطورات الحاصلة في الاقتصاديات الحديثة سريعة التغير التقني , الأمر الذي يفرض ديناميكية كبيرة على سوق العمل, ينجم عنها تعطل مؤقت لجزء من اليد العاملة إلى حين تأقلمها وإعادة اندماجها في قوة العمل المنتجة} .

– وفي الجمهورية العربية السورية لايبتعد تعريف البطالة عن التعريفات البسيطة المتداولة وتبلغ نسبة البطالة من مجموع القوة العاملة لعام 2003% نحو 11% .

أهم أسباب ظاهرة البطالة في سورية:

1– ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل لا يتناسب مع حجم فرص العمل, حيث تتأثر البطالة بحجم القوى البشرية في البلاد, والتي تتمثل بعدد السكان بين عمري (15–64) سنة, والذي سجل ارتفاعاً كبيراً من النمو خلال العقدين الأخيرين مما جعل سورية من الدول الفتية في العالم .

ووفقاً لمعدلات النمو السكاني المرتفعة في سورية 24.5 بالألف في سورية يتوقع أن يدخل 245 ألف عامل جديد سنوياً إلى سوق العمل وهذا بحد ذاته يشكل عبئاً كبيراً اقتصادياً واجتماعياً على الدولة والأسرة .

2– الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب موسمية العمل الزراعي مما أدى إلى زيادة حجم المدن بشكل لا يتناسب مع فرص العمل الموجودة فيها.

3– ضعف النمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص مقارنة مع حجم الزيادة في القوة العاملة .

4– عدد التوسع الأفقي في أعداد المنشآت وأصناف التقنيات المستخدمة في المنشآت القائمة .

5– تركيز القطاع الخاص في نشاطه على التجارة والخدمات مما قلل في المحصلة من امتصاص الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل .

6– تشغيل الأطفال في القطاع الخاص بسبب انخفاض أجورهم مما يؤدي إلى زيادة في معدلات البطالة بين العمال الحقيقيين وخاصة في أعمال المهن والقطاع غير المنظم عموماً .

خصائص البطالة في سورية

1 - البطالة هي شبابية حيث قدرت نسبة العاطلين عن العمل من فئة الأعمار (20 – 24)سنة بنحو34.3 %, وفئة العمر (25 – 29) سنة تعادل 19,5 % من مجموع المتعطلين عن العمل.

2 - إن 57,8 % من البطالة هي من الطبقة التي تحمل الشهادة الابتدائية وما دون, ومن ثم فإن أكثرية البطالة هي من الطبقة غير المتعلمة مما يقلل من فرص تشغيلهم في السنوات القادمة أمام تناقص

عدد فرص العمل للطبقة غير المؤهلة, وإذا تمكنت هذه الفئة من إيجاد فرص عمل فلن تكون ذات مردود اقتصادي جيد لأن إنتاجيتها سوف تكون منخفضة في ظل قاعدة إنتاجية ذات تقنية متطورة.

3- إن البطالة بين المتعلمين من حملة الثانوية فما فوق تشكل 27 % من البطالة الكلية, وهذا مؤشر على خسارة سوق العمل للكفاءات المؤهلة.

4 - ترتفع نسبة الإناث العاطلات عن العمل وقدِّرت نسبتهن 39 % من حجم البطالة وأكبر نسبة للمتعطلات من حملة الابتدائية , كما يلاحظ ارتفاع حجم البطالة من الإناث على الذكور في فئة المتعلمين من حملة الثانوية والمعاهد والجامعات فأكثر.

5 - لا تتوفر أرقام فعلية حقيقية عن عمالة الأطفال إلا أن المشاهدات تشير إلى عمل الأطفال وخاصة في فصل الصيف وترتفع في الريف وتشكل الإناث نسبة كبيرة منها.

وتترافق عمالة الأطفال بعوامل رئيسة مرتبطة بمستوى المعيشة وعمل البالغين أو بطالتهم في الأسرة , كذلك وجود نسبة تسرب من التعليم الأساسي.

وعمل الأطفال يعود بالضرر على الأطفال من الناحية الصحية والنفسية وعلى المجتمع لخسارته قسماً كبيراً من الأفراد الذين يمكن أن يتابعوا تحصيلهم العلمي ويسهموا في دفع عملية التنمية. ويضر أيضاً بحجب فرص العمل عن الكبار وفي القطاع غير المنظم.

وللحد من البطالة: تسعى الدولة من خلال خطط التنمية الشاملة لتطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية كما يلي :

أ) – زيادة معدل النمو الاقتصادي كي يؤمن فرصاً جديدة لداخلي سوق العمل الجدد.

ب) – زيادة الاستثمارات الخاصة بالقطاعات الإنتاجية التي تؤدي إلى تشغيل أعداد كبيرة من قوة العمل السورية.

ج) – حماية الأطفال من العمل دون سن 14 سنة مما يشكل فائضاً كبيراً في الطلب على العمالة.

التنمية (مقوماتها ومعوقاتها):

إن شمولية مفهوم التنمية أدت إلى اختلاف وجهات النظر في تعريفها وصعوبة الإحاطة بها لتعدد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية, كما إن مفهوم التنمية يتأثر بطبيعة المنطلقات الفكرية والأيديولوجية, ولكن هذا لا يعني وجود قاسم مشترك يمكن من خلاله تحديد مفهوم التنمية, والقاسم المشترك هو الإنسان كونه هدف التنمية ووسيلتها.

لقد كان من أهم المقاييس التقليدية للتنمية الاقتصادية هو زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا النمو في الدخل هو الذي يؤدي إلى القضاء على الفقر ومظاهر التخلف الأخرى.

هناك ثلاث قيم أساسية تحدد المعنى الواسع للتنمية وبدونها لا يمكن للدولة أن تحقق التنمية وهذه القيم هي : 1) إمكانية الدولة على توفير الحاجات الأساسية لسكانها .

2) الاستقلالية (احترام الذات) إذ لا يمكن لأي بلد أن يكون قادراً على التطور إذا ما تم استغلاله من قبل الآخرين.

3) الحرية من خلال التخلص من الفقر والجهل الفساد السياسي والإداري وامتلاك حق الاختيار.

مفهوم التنمية المستدامة :

عرف مؤتمر الأمم المتحدة عام 1987م التنمية المستدامة بأنها: {التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الأضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة}, وتتعلق التنمية بهذا المعنى بنوعية الحياة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادي, وعلى الرغم من أن الاثنين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً في إطار المفهوم الحديث للتنمية.

المقومات الأساسية للتنمية: وهي رأس المال **و**الموارد الطبيعية والبشرية ثم التكنولوجية وبدونها أو عدم توفر أحدها لا يمكن البدء بالتنمية لأنها مترابطة ومتكاملة مع بعضها.

1) **رأس المال** : إن القيام بأي مشروع اقتصادي يتطلب توفير رأس المال, ويأتي رأس المال من تراكم الادخارات التي من خلالها تتوفر الموارد لأغراض الاستثمار بدلاً من توجهها نحو مجالات الاستهلاك.

2) **الموارد الطبيعية** : تلعب دوراً كبيراً في التنمية رغم اختلاف الباحثون في أهميتها, وإن معظم البلدان النامية لا تعاني من شح الموارد الطبيعية بل من سوء استثمارها إذ أن عملية الاستثمار في المجال الزراعي تعاني من ضعف الكفاءة الإنتاجية للفرد وللدونم نتيجة لاعتماد الأساليب الزراعية المتخلفة فضلاً عن امتلاك أغلب الدول النامية للموارد الطبيعية كالمعادن ومصادر الطاقة التي يمكن أن تستثمر اقتصادياً لكنها تعاني من عدم توفر التكنولوجية ونقص في رأس المال وانخفاض في مستوى القدرات البشرية.

3) **الموارد البشرية** : بما أن الإنسان هو هدف التنمية لذلك لا بد من رفع المستوى المعاشي برفع مستوى الدخل, وتعني الموارد البشرية :القدرات البشرية والمواهب المهارات والمعرفة لدى الأفراد القابلة

للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة, لذلك تعاني الدول النامية من مشكلة الكم والنوع في مجال الموارد البشرية بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المختلفة الصناعية والزراعية والخدمية.

4) **التكنولوجيا** : هي مهمة لأن استخدام التقنيات الحديثة تلعب دوراً هاماً في عملية الإنتاج الواسع (الزراعي – الخدمي – الصناعي) وتزيد وتحسن نوعية الإنتاج وتقلل كلفته .

معوقات التنمية :

1) **العوائق الاقتصادية** :

تعرف بالحلقة المفرغة للفقر ومحدودية مدى السوق في البلدان المتخلفة.

إن أهم الأسباب المولدة للحلقة المفرغة للفقر هي :

1- المستوى المنخفض لمعدلات الادخار.

2- زيادة عدد السكان بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج.

3- عدم توفر الموارد المستخدمة في تعزيز وتطوير القابلية الإنتاجية في مجال الغذاء والسكن وضروريات الحياة الأخرى .

هناك عامل اقتصادي آخر يتعلق بمحدودية ومدى السوق بسبب انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية الأمر الذي يؤدي إلى ضيق السوق.

إضافة إلى نوعية المنتجات وأسعارها التي تزيد من مشكلة السوق.

2) **العوائق السياسية:**

تتمثل في عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى عدم تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في البلدان المتخلفة والنامية, إضافة إلى وجود الاستثمار الذي يركز على استثمار ماينفع مصالح المستعمر.

3) **العوائق الاجتماعية:** وتتمثل في :

أ) الزيادة المستمرة في النمو السكان مقابل قلة في الإنتاج.

ب) انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم .

ج) ضعف ارتباط التعليم بالمجالات الإنتاجية.

د) عدم توفر الإمكانيات للتدريب والتأهيل .

هـ) استخدام الطرق البدائية في الإنتاج وسيطرة العادات والتقاليد التي تحدد التطور.

و) عدم مشاركة المرأة في الإنتاج بسبب القيم الاجتماعية المتخلفة.

4) **العوائق الدولية:** ويمكن تحديدها بالآتي :

أ) اعتماد الدول النامية أو المتخلفة في كثير من جوانب العمل الخاصة بالتنمية على الدول المتقدمة لتكون أسيرة لاستراتيجيتها .

ب) ما تفرضه الدول المتقدمة من قيود في مجال التجارة الخارجية من خلال السيطرة الاحتكارية.

ج) ممارسة الدول المتقدمة عملية استنزاف واسعة لثروات الدول النامية مما يعيق تقدمها .

السكان والتنمية:

تتبع كل دولة سياسة محددة لتنظيم سلوك سكانها من الناحية الديموغرافية حاضراً ومستقبلاً, وتشمل هذه السياسة مجموعة الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية, والتركيب الهيكلي للسكان من الناحية الكمية والنوعية بما يلاءم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية مواطنيه.

فالسياسة السكانية لا تقتصر على معالجة مشكلة الزيادة السريعة في عدد السكان ولكنها تشمل أيضا برامج لتنشيط نمو السكان في بعض البلدان, وتنظيم هجرة السكان وحركتهم, والتوزع المكاني المتوازن للسكان, وتنظيم حركة القوى العاملة وتوزعها, واسهام المرأة في النشاط الاقتصادي وتمكينها اجتماعياً, كما تهدف هذه السياسة إلى تحسين مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم, وتضييق الفجوة الحضارية بين الريف والمدينة وكل ما يتعلق بالسلوك الديموغرافي بشكل عام .

منذ ثمانينيات القرن الماضي تقوم وزارة الصحة السورية بالتعاون مع المنظمات الدولية بتوفير وسائل تنظيم الأسرة وتقوم باستيرادها, كما تسمح الدولة لجمعية تنظيم الأسرة بالنشاط والعمل على تقديم خدمات في هذا المجال للتنسيق مع الجهات الحكومية. كما توقفت الحكومة السورية منذ 1986 عن منح وسام الأسرة الذي كان يمنح للأسرة التي يزيد عدد أطفالها على حد معين, وتوقفت عن منح الحوافز للأمهات الأكثر إنجاباً.

لقد بدأ الاهتمام بالمسألة السكانية في سورية مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات في القرن الماضي, إذ عملت الحكومة السورية على معالجة المشكلة السكانية عن طريق ربط المتغيرات الديموغرافية بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية. ومن المتوقع أن تؤدي السياسة الاقتصادية والاجتماعية إلى إحداث العديد من التغيرات في المؤشرات الديموغرافية المرتقبة في المدى المنظور وبخاصة موضوع التوزع الجغرافي للسكان وتوزيع قوة العمل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تعاني سورية من أزمة سكانية حقيقية تتمثل في:

النسبة المرتفعة في تزايد عدد السكان واختلال التوزع الجغرافي وارتفاع نسبة البطالة والأمية الأنثوية.

المؤشرات السلبية لارتفاع معدل النمو السكاني:

1) ارتفاع عبء الإعالة العمري.

2) زيادة الاستهلاك وضعف الادخار.

3) تضخم أجهزة الدولة.

4) زيادة النفقات العامة غير الإنتاجية (مثل نفقات التعليم والخدمات والصحة.. .)

5) تقليص الموارد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد الخارجية وإصابة الميزان التجاري بالعجز .

6) إنفاق معظم دخل العائلة على المواد الاستهلاكية.

7) تحميل ميزانية الدولة أعباء وضغوط.

8) اضطرار الدولة إلى اللجوء إلى المساعدات والقروض.

9) ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفئات العمرية الصغيرة دون سن العمل وهذا عائق أما جهود التنمية.

ولتفادي الأخطار الناتجة عن المشكلة السكانية لا بد من السير باتجاهين متوازيين :

أ) نحو اقتصاد شامل. ب) تخفيض في معدل النمو السكاني. وهذا يعتمد على :

1 – زيادة الوعي السكاني بوجود أزمة سكانية حقيقية.

2 – تحقيق الموازنة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي لتحسين مستوى الأسرة الصحي والتعليمي والمعيشي.

3 – ضمان المشاركة الكاملة للرجل والمرأة في عملية التنمية.

4 – تحقيق التوزيع الجغرافي المتوازن بين المحافظات من جهة والريف والمدن من جهة أخرى.

5 – استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب في التعليم والحد من تسرب الطلاب.

6 – رفع مستوى التدريب والتأهيل لقوة العمل وتأمين فرص عمل متزايدة للسكان الداخلين إلى سوق العمل.

7 – تحقيق التنمية المستدامة والإفادة من موارد التنمية.

"نهاية المحاضرة 6"